الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
دائرة الإعلام

الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة المحترم

عناوين التقرير الاعلامي

الخميس ١٧ / ٦/ ٢٠٢١

أخبار الجامعة	مكان النشر
أكثر من ١٥٠٠ باحث وطالب في ورشة عمل نحو تشاركية بحثية تطبيقية	سانا
دور الأبحاث العلمية في معالجة المشكلات التطبيقية في اليوم الثاني من ورشة عمل بجامعة دمشق	سانا
العلوم الإنسانية والمجتمعية والفنون في ثالث أيام ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي	سانا
أبرز المشكلات التطبيقية في مجالات الاقتصاد والقانون والإدارة على طاولة بحث رابع أيام ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي	سانا
الدمج بين "التقليدية والعلمية" لتخفيف أعباء النقل والحضور لطلاب جامعة دمشق	الخبر
مخاوف من انعكاس توقف معامل الأدوية الخاصة على «مشافٍ جامعية».. دعوة للصحة إلى إيجاد حل سريع	الوطن
التعليم العالي تفتتح المركز التخصصي لخدمة المواطن... ١٦ خدمة و ٣٠٠ معاملة يومياً–فيديو	سانا
مجلس التعليم العالي يوضح الإشكاليات المثارة حول "منع طلاب الدراسات العليا من السفر "	البعث

جامعة دمشق دائرة الإعلام	التصنيف: المصدر سانا التاريخ ٢٠٢١/٦/١٦

أكثر من ١٥٠٠ باحث وطالب في ورشة عمل نحو تشاركية بحثية تطبيقية

دمشق–سانا بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ باحث وطالب في مرحلة الدراسات العليا انطلقت اليوم فعاليات ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام 2021وذلك تحت عنوان "نحو تشاركية بحثية تطبيقية" يرافقها معرض للأبحاث العلمية المنجزة.

ويتناول المشاركون على مدى خمسة أيام محاور تشمل العلوم الطبية والأساسية والهندسية والاقتصادية والإدارية والقانونية والإنسانية والمجتمعية بهدف ربط مخرجات البحث العلمي بمتطلبات المجتمع.

واستعرض المشاركون خلال جلسات اليوم الأول في محور العلوم الطبية والأساسية عددا من القضايا والموضوعات التي تتعلق بجودة التعليم الطبي وطب النانو والدراسة الوبائية للأمراض الشائعة وإعداد قواعد بيانات طب الأورام واعتماد الطب المسند بالبينة والمعالجة بالخلايا الجذعية إضافة إلى الصناعات الدوائية وجودة الدواء وكذلك البحوث الوراثية والجينية وتطبيقاتها وتحليل ومراقبة الأغذية واستعراض دراسات سريرية لتقييم التقنيات الحديثة المستعملة في طب الأسنان وكيفية معالجة المياه الملوثة وإعادة تدوير النفايات.

وأكد الدكتور محمد يسار عابدين رئيس جامعة دمشق في كلمته خلال الافتتاح أن جدية البحث العلمي باتت مطلباً ملحاً في ظل الحاجات المتزايدة للتنمية ولذلك تعمل جامعة دمشق بكل إمكانياتها لتمكين طلاب الدراسات العليا والباحثين فيها وتقديم الدعم الكامل لهم وإيلاء أهمية مميزة للبحوث التشاركية التكاملية مع القطاعات التخصصية الأخرى في المجتمع بغية تحفيز الابتكار والإبداع في البحث العلمي.

وفي تصريحات لـ سانا اعتبر الدكتور فراس حناوي رئيس اللجنة العلمية المنظمة للورشة أن للجامعات دوراً أساسياً في التوجيه نحو الأبحاث العلمية وهي تمتلك المقومات اللازمة للعملية البحثية من أساتذة متميزين وطلاب مجدين وعاملين متمرسين.

ولفت الدكتور مجد الجمالي مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي إلى أن التشاركية بين جامعة دمشق والوزارات والجهات العامة تسهم بالوصول إلى أبحاث علمية تطبيقية يمكن استخدامها واستثمارها بشكل سريع في القطاعات الإنتاجية.

الدكتور مروان الحلبي منسق المحور الطبي في الورشة أكد أنه سيتم عرض الثغرات البحثية والمشكلات ومصفوفة التحديات التي تواجه العاملين في القطاع الطبي وتأطيرها ضمن مشروعات بحثية بما يسهم في إيجاد الحلول اللازمة لها.

وأشارت الدكتورة هتون الطواشي مديرة الصحة المدرسية بوزارة التربية إلى دراسة المشاريع البحثية المقدمة للوزارة من طلاب الدراسات من أجل تنفيذها على الفئات المستهدفة من تلاميذ وطلاب مدارس بما يضمن حسن سير العملية التربوية.

ولفتت الدكتورة رشا محمد مديرة مركز الدراسات الاستراتيجية الصحية بوزارة الصحة إلى أن المركز معني بوضع الدراسات والاستشارات الصحية والبحثية المتعلقة بالمواضيع الصحية والطبية والتي تسهم بتحسين واقع الخدمات الصحية وحل المشكلات المتعلقة بهذا القطاع. هيلانه الهندي وهيبة سليمان

****

دور الأبحاث العلمية في معالجة المشكلات التطبيقية في اليوم الثاني من ورشة عمل بجامعة دمشق

دمشق-سانا استعرض ممثلو وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والصناعة والاتصالات والتقانة والأشغال العامة والإسكان والكهرباء والإدارة المحلية والبيئة في اليوم الثاني من ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام ٢٠٢١ أبرز المشكلات التطبيقية التي تعاني منها قطاعاتهم وطرق معالجتها عبر الأبحاث العلمية.

وتركزت الأبحاث العلمية المطلوب إجراؤها في المجال الزراعي حول استخدام التقانات الحيوية وتقانات البيولوجيا الجزيئية في تربية وتحسين المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير والقطن ودراسات من أجل استنباط أصناف من القطن ذات إنتاجية عالية والتحسين الوراثي لمحاصيل الخضار والأشجار المثمرة والتقصي الوبائي عن الأمراض العابرة للحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية.

وفي المجال الصناعي تركزت المداخلات حول ضرورة إجراء أبحاث تساعد على استخدام تكنولوجيا النانو في صناعة النسيج والاسمنت وإعادة تأهيل الشركات العامة الصناعية المتضررة والمدمرة من جراء الارهاب وتصنيع القطع التبديلية اللازمة لخطوط الإنتاج والآلات وكذلك تصنيع الاجهزة الطبية ولا سيما جهاز التنفس الاصطناعي.

وفي مجال الاتصالات والتقانة تطرقوا لأهمية إنجاز أبحاث تتعلق بالتحول الرقمي والحوسبة السحابية وتكامل نظم المعلومات الحكومية وتحليل البيانات الضخمة وامن المعلومات ومتطلبات ومؤشرات الأمن السيبراني على المستوى الوطني والترميز الوطني لخدمة أعمال مؤسسة البريد وطرق كشف الاحتيال في مجال الاتصالات وتحديد الاختراقات الأمنية على مسارات الكوابل الضوئية وقياس كثافة شدة الإشعاع الكهرومغناطيسي لأبراج الاتصالات ودراسات حول شبكات الجيل الخامس وتحسين مردود الألواح الشمسية والنمذجة الرياضية.

وتناولت المحاور البحثية في قطاع الاشغال العامة والإسكان ضرورة دراسة هيكليات المواصلات والربط الاقليمي وهيكلية مداخل المدن والواجهات البحرية ووضع الآليات التنفيذية للخطط الإقليمية ومعالجة وضع مناطق السكن العشوائي المتضررة من جراء الإرهاب واستخدام تقنيات البناء الحديثة وتدوير النفايات والتحليل الديناميكي للمنشآت واستخدام التقنيات الحديثة في رصد الزلازل والتغيرات المناخية والطبيعية والحيوية.

وفي مجال الكهرباء تركزت الأبحاث المطروحة حول إمكانية استخدام تقنيات تحسين أداء المراجل في سورية والجدوى الاقتصادية من تحلية مياه البحر والتشغيل الأمثل للمحطات الكهرحرارية مع المحطات الكهرمائية وربط مجموعات التوليد

الصغيرة بشبكات التوزيع ودراسات حول توسيع قدرات توليد المنظومة الكهربائية السورية والحد من الآثار البيئية وتعديل أنظمة التحكم في محطات التوليد إضافة إلى إجراء دراسات من أجل استثمار الطاقات المتجددة. كما تطرقت الأبحاث في مجال الإدارة المحلية والبيئة إلى إجراء دراسات حول الانبعاثات الناتجة عن المعامل الصناعية والشركات ومعامل الادوية ومصافي النفط والصرف الصحي والتركيز على ضرورة أن تكون القضايا البيئية ضمن الأولويات لما لها من منعكسات على الصحة العامة.

الدكتورة ماجدة مفلح مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية أشارت في تصريح لـ سانا إلى أهمية الورشة لجهة التشبيك بين عدد من الوزارات المعنية لمناقشة التغيرات المناخية التي أثرت على المحاصيل بشكل كبير وانخفاض كميات الإنتاج الأمر الذي تطلب رصد المناطق البديلة لزراعة المحاصيل فيها.

ولفت الدكتور جمال العمر معاون وزير الصناعة في تصريح مماثل الى وجود الكثير من المشكلات والمواضيع البحثية إضافة إلى المعاناة والتحديات التي تواجه القطاع الصناعي من جراء الحصار الجائر المفروض على سورية.

بدوره الدكتور محمد محمد مدير السياسات والاستراتيجيات ودعم القرار بوزارة الاتصالات والتقانة شدد على ضرورة التعاون بين الجهات العامة وجامعة دمشق للخروج بأبحاث قابلة للتطبيق في سوق العمل.

وبدأت ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام 2021يوم أمس بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ باحث وطالب في مرحلة الدراسات العليا وذلك تحت عنوان نحو تشاركية بحثية تطبيقية يرافقها معرض للأبحاث العلمية المنجزة. هيلانة الهندي

****

العلوم الإنسانية والمجتمعية والفنون في ثالث أيام ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي

دمشق–سانا ضمن محور العلوم الإنسانية والمجتمعية والفنون استعرض ممثلو وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والثقافة والأمانة السورية للتنمية في اليوم الثالث من ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام ٢٠٢١ أبرز المشكلات التطبيقية والعملية التي تعاني منها قطاعاتهم وطرق معالجتها عبر الأبحاث العلمية.

وتركزت المحاور البحثية في مجال الشؤون الاجتماعية والعمل حول نظم الضمان الاجتماعي ما يسمح بالاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وأثر برامج الصحة والسلامة المهنية في الحد من إصابات العمل والأمراض المهنية وأثر الحروب والأزمات على المركز المالي للتأمينات الاجتماعية وحلول موضوع التسول واحتياجات ذوي الإعاقة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ووسائل دعم المرأة المعيلة وأسباب العنف الأسري ووسائل معالجته ومدى فعالية مركز سوق العمل في تلبية الاحتياجات الوظيفية ومحاربة البطالة وأثر التدابير الاقتصادية أحادية الجانب على العمل الخيري.

وفي المجال الثقافي أكد المشاركون ضرورة تطبيق النظريات النقدية على الأدب والفن والتكامل بين الأدب والفن واستخدام الفنون البصرية في التوعية الاجتماعية والتخفيف من الآثار السلبية للأزمة وكذلك التطرق إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي

والأدوار المختلفة للإعلام وللفنون في تدعيم القيم الوطنية والاجتماعية والأخلاقية واستراتيجيات وطرائق التدريس الحديثة ودمج التكنولوجيا في التعليم والتقانات والحفاظ على الهوية واللغة والآثار والتراث المادي واللامادي والبيئة والاستدامة.

وفي المجال التربوي استعرض المشاركون عدداً من المشكلات التي تم رصدها لدى طلبة المدارس والتي تتمثل بعدم إتمام الواجبات المدرسية وضعف التحصيل الدراسي والتأخر الدراسي في مادة واحدة وسوء تنظيم الوقت والعادات الدراسية الخاطئة وضعف الدافع للتعلم ونسيان الكتب والأدوات المدرسية والتسرب من المدرسة وعدم اتباع الأنظمة والقوانين في المدرسة والتدخين ومشكلات سلوكية واجتماعية أخرى.

واقترح المشاركون ضرورة التشبيك مع الجهات المعنية للحد من هذه المشكلات وحلها ورفد وزارة التربية بالكوادر العلمية البحثية المؤهلة والمدربة مهنياً.

وتركزت مقترحات الأمانة السورية للتنمية على التعاون مع جامعة دمشق حول ضرورة دراسة أصول البحث والتوثيق وفق المعايير الدولية وعلى دور المنظمات غير الحكومية في صون التراث الثقافي غير المادي في سورية ودور الوثائق السمعية والبصرية في تعزيز الذاكرة الجمعية والتراث الثقافي ودراسة البنية التشريعية لإدارة التراث الثقافي غير المادي في سورية.

الدكتور غيث ورقوزق مدير البحث العلمي في جامعة دمشق لفت في تصريح لـ سانا إلى العمل على وضع مصفوفة تنفيذية لما قدم من محاور بحثية لتفعيلها وتطبيقها على أرض الواقع خلال الفترة القادمة.

وكانت ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام 2021انطلقت أمس الأول وتختتم الخميس القادم بمشاركة أكثر من ١٥٠٠ باحث وطالب في مرحلة الدراسات العليا وذلك تحت عنوان نحو تشاركية بحثية تطبيقية يرافقها معرض للأبحاث العلمية المنجزة.

هيلانه الهندي

****

أبرز المشكلات التطبيقية في مجالات الاقتصاد والقانون والإدارة على طاولة بحث رابع أيام ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي

دمشق–سانا

ضمن محور العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية استعرض ممثلو وزارات الاقتصاد والمالية والسياحة والتنمية الإدارية في اليوم الرابع من ورشة جامعة دمشق للبحث العلمي لعام ٢٠٢١ "نحو تشاركية بحثية تطبيقية" أبرز المشكلات التطبيقية والعملية التي تعاني منها قطاعاتهم وطرق معالجتها عبر الأبحاث العلمية.

وعرض معاون وزير المالية الدكتور "رياض عبد الرؤوف" أبرز المشاكل التطبيقية في مجال الإيرادات العامة والإنفاق العام والتأمين والمجال المصرفي مشيراً إلى الحاجة لإجراء دراسات حول دور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية وإعادة

الإعمار وتأثير الإعفاءات الضريبية على جذب الاستثمارات وأدوات الدفع الالكتروني كبديل عن نظام الفوترة وأثرها على الحصيلة الضريبية وتطوير آليات إعداد الموازنة العامة للدولة وإجراءات تنفيذها والرقابة عليها.

كما أكد عبد الرؤوف الحاجة لإجراء دراسات حول آليات ترشيد الانفاق العام وإجراءات الرقابة على النفقات العامة وتطوير حلول لمشكلة التشابكات المالية بين مؤسسات القطاع العام والدور الاقتصادي لقطاع التأمين والعوامل المؤثرة فيه والتنظيم المؤسساتي والفني الأمثل للتأمين الصحي وتطوير الإطار التشريعي لإدارة المصارف العامة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والأساليب الممكنة لمعالجة القروض المتعثرة ومدى ملائمة المنتجات المصرفية لاحتياجات الاقتصاد السوري.

ومن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قدم الدكتور لؤي صوقار عرضاً لمشاكل بحثية يمكن للطلاب والباحثين العمل عليها مثل آليات جذب قطاع الأعمال لتفعيل قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ في التنمية الاقتصادية وأثر الاستثمار الصناعي في المناطق الحرة على التنمية واستخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتقييم السياسات الاقتصادية ودور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بدوره عرض ممثل وزارة التنمية الإدارية بشار خير المشكلات التطبيقية المقدمة من الوزارة فيما يتعلق بمشروع الإصلاح الإداري وجودة الأداء المؤسساتي وسياسات إدارة الموارد البشرية والتدريب.

كما قدمت رئيس مركز الدراسات والاستشارات في وزارة السياحة المهندسة "رامه الشيخ" مقترحات الأبحاث التطبيقية البحثية التي تهم الوزارة وتتعلق بتحديث منظومة التعليم والتدريب السياحي والفندقي ورفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة ومعالجة واقع المشاريع السياحية المتعثرة والمتضررة وتجديد وتأهيل الفنادق المملوكة للدولة والهوية السياحية والمنتجات السياحية الواعدة وسبل الوصول بقطاع السياحة الداخلية والشعبية إلى أوسع شريحة ممكنة من خلال تجهيز بعض مواقع استثمارية بأسعار وجودة وخدمات مقبولة.

هيلانه الهندي

****

جامعة دمشق دائرة الإعلام	التصنيف:
	المصدر الخبر
	التاريخ ٢٠٢١/٦/١٦

الدمج بين "التقليدية والعلمية" لتخفيف أعباء النقل والحضور لطلاب جامعة دمشق

وجهت جامعة دمشق كلياتها بالمباشرة بتجهيز مقررات جميع الأستاذة الكترونياً حتى يتم رفعها على الشبكة عبر المنصات التعليمية التي يتم إعدادها.

وأوضح رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد يسار عابدين لتلفزيون الخبر أنه مع بداية العام المقبل يكون لكل كلية منصتها التعليمية الخاصة بها والتي يتم تجهيزها بالتعاون مع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية.

وبين عابدين أن الهدف من المنصة التعليمية هو التوجه نحو التقنيات المعاصرة للتعليم والبحث العلمي وبهدف تخفيف الأعباء عن الطلاب وتكاليف النقل وكذلك التخفيف من التجمعات بسبب انتشار وباء كورونا.

وأشار عابدين إلى أنه يجب التمييز بين أسلوب الجامعة الافتراضية "التعليم عن بعد " وأسلوب جامعة دمشق المختلف عنها تماماً وطريقة المنصة المتمثلة بالدمج بين الطريقة التقليدية والمنصات العلمية،

علماً أنه يوجد بعض المقررات يتم تغطيتها وإعطائها عبر هذه المنصات وأخرى تكون مشتركة ما بين المنصات و الحضور العملي و بعض المقررات تحتاج للحضور العملي بشكل كامل.

جامعة دمشق دائرة الإعلام	التصنيف:
	المصدر الوطن
	التاريخ ٢٠٢١/٦/١٦

مخاوف من انعكاس توقف معامل الأدوية الخاصة على «مشافٍ جامعية».. دعوة للصحة إلى إيجاد حل سريع ... مديرو «مشافٍ جامعية» لـ«الوطن»: ضرورة التدخل وإيجاد صيغ توافقية بين الجهات المعنية ومعامل الدواء

إفادي بك الشريف لوحظ خلال الأيام القليلة الماضية وجود تزايد في انقطاع «زمر دوائية» في الصيدليات وذلك بنسب متفاوتة، مع اضطرار العديد من المواطنين للتنقل من منطقة إلى أخرى بحثاً في الصيدليات لإيجاد الدواء المطلوب، أو الاضطرار للدواء البديل أو الصنف (الأجنبي) وتحمل تكاليف إضافية تثقل كاهل المواطن وتزيد من أعبائه اليومية.

الدكتور الصيدلاني علاء الدين عبد الحفيظ قال لـ«الوطن»: نعاني نقصاً في العديد من الزمر الدوائية، خاصة النوعية كأدوية الضغط والسكر والقلب، مضيفاً: أحد معامل الدواء أوقف تزويد الدواء بسبب تأثرها بغلاء المواد الأولية.

وأشار إلى قيام بعض الموزعين بتحميل متممات غذائية على بعض الأصناف الدوائية لقاء الحصول على الدواء، ليضطر الصيدلاني لشرائها.

وطالب بضرورة التدخل العامل بهذا الملف وإيجاد صيغ توافقية بين الجهات المعنية ومعامل الدواء لمعالجة هذا الأمر، كي لا يتضاعف تأثيره في المواطن، مضيفاً: المواطنون يحملون الصيادلة السبب في نقص العديد من الأدوية، نظراً للحاجة إلى الدواء.

الصيدلاني علي أكد وجود نقص في العديد من الزمر الدوائية، وخاصة النوعية منها كأدوية الأمراض المزمنة، مشيراً إلى معاناة المرضى في البحث عن الأدوية الموصوفة لهم من الأطباء أمام عجزهم عن شراء بدائل أجنبية.

وفي سياق مواز هناك تخوف ملحوظ أبداه عدد من مديري المشافي الجامعية جراء الجدل الحاصل حالياً حول واقع الدواء والزمر الدوائية في ظل تحذير العديد من المعامل بأن عدم تعديل الأسعار سيوقف الإنتاج وسيؤدي إلى فقدان الدواء، ناهيك عن الضرر الحاصل في حال لم تستجب وزارة الصحة لطلب رفع أسعار الدواء الذي وصفوه بالطفيف لاستمرار عملها وكي تتمكن من استيراد المادة الأولية لخلق حالة من الاستقرار وانتظام توريد الزمر الدوائية.

وأشار المديرون في حديثهم لـ«الوطن» إلى أن معظم الأدوية (أدوية محلية) يتم الحصول عليها عبر الاستجرار المركزي عن طريق وزارة الصحة وجزء منها يتم استيراده عن طريق (فارمكس)، معتبراً أن الوضع حالياً مستقر مع وجود نقص في بعض الزمر الدوائية وخاصة بعض الأدوية الإسعافية، علماً أن بعض الزمر لديها بدائل من الدواء.

كما أكدوا أن لا تأثير حالياً في واقع الدواء في المشافي، لكن في حال توقف الإنتاج في معامل الأدوية وخاصة (المحلية) فإن هذا سيخلق تأثيراً سلبياً على واقع المشافي الجامعية، وخاصة (الإسعافية).

وطالب أحد مديري المشافي بضرورة إجراء آلية لإيجاد تعديل يمكن من استمرار إنتاج معامل الدواء، مع إجراء تعديل طفيف على الأسعار من دون أن يترك تأثيراً كبيراً على المواطن، بما ينعكس على استمرار حالة الاستقرار في انتظام توافر الدواء في المشافي وفي الصيدليات.

كما طالب مدير آخر بضرورة عقد وزارة الصحة اجتماعاً عاجلاً لبحث تداعيات الموضوع وكافة التفاصيل المحيطة حوله، لمنع أي تفاقم في هذا الملف عن طريق طرح حلول سريعة وحازمة تعكس تدخلها المباشر أو إمكانية إجراء أي تعديل لا ينعكس بشكل كبير.

وأكد أن توقف الإنتاج في المعامل سينعكس حتماً على واقع المشافي، معتبراً أن الوضع حالياً مقبول ومستقر، لكن هناك أدوية نوعية لابد من توفيرها سواء عن طريق (تاميكو) أو عن طريق المعامل الخاصة، وإلا سيكون التأثير كبيراً على المواطنين المرضى ويكبدهم مبالغ كبيرة باضطرارهم للحصول على الدواء الأجنبي.

جامعة دمشق دائرة الإعلام	التصنيف:
	المصدر سانا
	التاريخ ٢٠٢١/٦/١٦

التعليم العالي تفتتح المركز التخصصي لخدمة المواطن... ١٦ خدمة و٣٠٠ معاملة يومياً–فيديو

دمشق–سانا افتتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اليوم المركز التخصصي لخدمة المواطن في مقرها بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل تقديم الخدمات الطلابية بأقل وقت ممكن.

ويقدم المركز ١٦ خدمة تشمل وثائق التزام خدمة مناطق نامية وغير متقدم للدراسات العليا وتثبيت تسجيل مكتومي القيد وإعفاء من رسم المغادرة ووثائق إفادة وغير موفد وبيان وضع موفد وتصديق الوثائق وكذلك الوثائق المصورة عن شهادة التخرج ومصدقة التخرج وإشعار التخرج وكشف العلامات وبيان الوضع ووثيقة الدوام والخطط الدرسية ومفردات المنهاج.

وفي تصريح للإعلاميين عقب الافتتاح بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أن الفريق التنفيذي في الوزارة عمل على إعادة هندسة وتبسيط الإجراءات للعديد من المعاملات والوثائق المعمول بها وأحدث المركز استناداً إلى الأسس والمعايير التي تضمن حصول الطالب على أفضل الخدمات بشكل مريح وبالسرعة المطلوبة وتخفيف العبء المالي على الطالب وذويه.

رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان اعتبرت بدورها أن افتتاح المركز يشكل نقلة نوعية وجديدة في منظومة التعليم العالي لجهة التحول الرقمي وتقديم الخدمات المطلوبة للطلاب بالشكل الذي يلبي طموحاتهم.وفي تصريحات لـ سانا قال مدير التنمية الإدارية في وزارة التعليم العالي الدكتور باسل شحادات: إن افتتاح المركز يأتي تماشياً مع المشروع الوطني للإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات وأتمتة الخدمات فيما اعتبر الدكتور حسام عبد الرحمن مدير الجودة والاعتماد في الوزارة أن المركز يسهم باختصار الدورة المستندية للمعاملات الطلابية التي كان يحتاج إنجازها إلى التنقل بين مديريات وجهات عديدة في الوزارة. مديرة المركز المهندسة كوثر هرملاني أشارت إلى أن المركز قادر على إنجاز ٣٠٠ معاملة يومياً كحد أدنى وذلك بأعلى جودة وبأقل وقت ممكن فيما أوضحت لما حمود آلية تقديم الخدمات للطلاب من ناحية استقبالهم وفق نظام الدور الإلكتروني وتزويدهم بدليل المركز للتعرف على الخدمة التي يحتاجونها والأوراق الثبوتية المطلوبة.

وأبدى عدد من الطلاب الموجودين في المركز مضر محمد النجم من كلية الطب البشري وعلي الحسين من كلية التربية ويزن العموري المتخرج من كلية الحقوق ارتياحهم لآلية العمل داخل المركز متمنين زيادة عدد الخدمات المقدمة.هيلانه الهندي ومنار ديب

جامعة دمشق دائرة الإعلام	التصنيف:
	المصدر البعث
	التاريخ ٢٠٢١/٦/١٥

مجلس التعليم العالي يوضح الإشكاليات المثارة حول "منع طلاب الدراسات العليا من السفر "

دمشق – لينا عدرة عزا رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور ماهر ملندي سبب "الضجة الكبيرة "التي أحدثها قرار منع طلاب الدراسات العليا من السفر، إلى التفسير الخاطئ من قبل البعض لاعتقادهم بوجوب حضورهم ومناقشتهم لرسائلهم العلمية خلال ستة أشهر، وإلا سيتم فصلهم.

وأكد ملندي في تصريح خاص لـ "البعث" أن هذا الكلام غير صحيح، وأن المادة رقم ٦ من هذا القرار هي التي أحدثت الإشكالية كونها تنص على"منح الطلاب القدامى المسجلين على رسائل الماجستير والدكتوراه قبل صدور قرار مجلس التعليم العالي رقم ٣٩٢ تاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠١٧ مدة ستة أشهر كحد أقصى بدءاً من تاريخ صدور هذا القرار، ومن أجل تسوية أوضاعهم وفق القوانين الأنظمة النافذة وتشكيل لجنة الحكم ومناقشة الرسالة، وذلك تحت طائلة الفصل من الدرجة."

وتحدث ملندي عن قرار مجلس التعليم العالي، عام ٢٠١٧، والذي ألزم طلاب الماجستير والدكتوراه بالإقامة في سورية مدة تسعة أشهر، ومنعهم من مغادرة البلاد أكثر من ٣ أشهر ليتم بذلك التأكد من استمرارهم في الدوام، لافتاً إلى أن المشكلة كانت بإعطاء هذا القرار مفعولا رجعيا، لأن بعض الطلاب لم يكن لديهم شرط الإقامة، وعندما أقدموا على مناقشة رسالتهم لم يتمكنوا من ذلك لأن شرط الإقامة لم يكن مطلوبا منهم، ما أحدث بالتالي إشكالية نتج عنها احتجاج بعض الطلاب، خاصة المقيمين خارج سورية. لذلك، وبناء على توجيهات وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبطلبٍ من الاتحاد الوطني لطلبة سورية، تم منذ عدة أشهر تشكيل لجنة برئاسة رئيس جامعة دمشق، وتم الاتفاق على وضع قرار شامل يتعلق بجميع واجبات وحقوق طلاب الدراسات العليا والتأهيل والتخصص، والعمل على تسوية وضع جميع الطلاب إن أمكن، وتم مناقشة "قرار عام 2017"بعمق، ومن ثم البدء بوضع مشروع القرار الذي أخذ وقتاً طويلاً ونقاشات حادة واعتراضات واجتماعات مطولة ليتم اعتماده، وعرضه على مجلس التعليم العالي الذي عُقِد مؤخراً ليصدر القرار بعد ذلك.

واعتبر ملندي أن ما يميز هذا القرار هو مرونته، خاصةً لجهة تجاوزه كل ما سبق واعتبار أي طالب سجل بعد صدور هذا القرار، أو ما زال في السنة الأولى "أي الحد الأدنى من المدة القانونية" مطالبا بواجباته وبالإقامة، وهو ما كان مطلوباً أصلاً من الطلاب، مع تخفيض مدة الإقامة من تسعة أشهر لطلاب الكليات النظرية والتطبيقية إلى ثمانية أشهر للكليات التطبيقية، وسبعة أشهر للكليات النظرية، هذا ما ينطبق على الطلاب النظاميين، وبالتالي أي طالب منذ صدور القرار الحالي تجاوز السنة الأولى من "الماجستير الحد الأدنى أو تجاوز سنتي الدكتوراه" حُددت الواجبات المطلوبة منه ولم تعد الإقامة مطلوبة منه، أي أن بإمكانه نقاش رسالته؛ إضافة إلى منح الطالب، الذي انتهى من سنة مواده ولم يتمكن من التسجيل على رسالة الماجستير، واعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، فرصة التسجيل على الرسالة، وبهذا نكون استطعنا من إيجاد حلول ترضي الجميع حسب ما أوضح الدكتور ملندي.